الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية هي جمعية علمية تضم كافة الاقتصاديين العرب المهتمين بالبحث العلمي المتطور في كافة المجالات الاقتصادية.

نشرة الرباط

العدد رقم 67 — يونيو/ حزيران 2026

افتتاحية العدد

بقلم:
الأستاذ الدكتور/ خالد الوزني
نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية

الاقتصاد العربي... بين استيعاب المستقبل وصناعته

لم يعد العالم يعيش مجرد مرحلة من التطور التكنولوجي المتسارع، بل يشهد تحولاً حضارياً يعيد صياغة مفهوم الاقتصاد نفسه. فالثورات الصناعية السابقة كانت تغيّر أدوات الإنتاج، أما الثورة الحالية فإنها تعيد تشكيل رأس المال، والعمل، والإنتاجية، وصناعة القرار، وحتى مفهوم الميزة التنافسية للدول. ولم يعد الذكاء الاصطناعي قطاعاً اقتصادياً جديداً، وإنما أصبح بنية تحتية معرفية ستتداخل مع جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء.

وفي خضم هذه التحولات، لم يعد السؤال المطروح أمام الاقتصادات العربية هو: **هل نتبنى الذكاء الاصطناعي؟** بل أصبح السؤال الأكثر إلحاحاً: **كيف نجعل الذكاء الاصطناعي رافعةً لتعزيز الإنتاجية، وتنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل نوعية، وبناء اقتصادات أكثر قدرة على المنافسة؟**

إن الاقتصادات التي ستنجح خلال العقد القادم ليست بالضرورة تلك التي تمتلك أكبر الموارد الطبيعية، وإنما تلك التي تستطيع بناء الإنسان القادر على إنتاج المعرفة، واستثمار البيانات، وتحويل الابتكار إلى قيمة اقتصادية مضافة. ومن هنا، فإن الاستثمار في رأس المال البشري، والبحث العلمي، والحوكمة الرقمية، لم يعد خياراً تنموياً، بل أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة الاقتصاد العالمي الجديد.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، تواصل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أداء رسالتها العلمية بوصفها منصة عربية مستقلة للحوار الاقتصادي، تجمع الباحثين والخبراء وصناع السياسات حول القضايا التي ترسم ملامح المستقبل الاقتصادي العربي. ومن هذا المنطلق يأتي اختيار موضوع المؤتمر العلمي العشرين للجمعية **"الاقتصادات العربية في عصر الذكاء الاصطناعي"**، باعتباره امتداداً طبيعياً لمسيرة الجمعية في استشراف القضايا الاقتصادية الكبرى، وحرصها على أن يكون البحث العلمي العربي شريكاً في صناعة المستقبل، لا مجرد مراقب لتحولاته .

ويأتي هذا العدد من **الرباط** ترجمةً لهذا التوجه؛ إذ يضم تغطية لأبرز أنشطة الجمعية، وفي مقدمتها الحلقة الثالثة من الموسم الثقافي التي ناقشت مستقبل سوق العمل العربي في ظل الذكاء الاصطناعي، كما يسلط الضوء على الاستعدادات الجارية للمؤتمر العلمي العشرين، ويرحب بالأعضاء الجدد الذين انضموا إلى أسرة الجمعية، ويستعرض أحدث الإصدارات العلمية، ومساهمات أعضاء الجمعية الفكرية والبحثية، بما يعكس الحيوية المتزايدة التي تشهدها الجمعية واتساع دائرة تأثيرها في الساحة الاقتصادية العربية .

وإذا كانت رسالة الجمعية منذ تأسيسها تتمثل في خدمة البحث العلمي الاقتصادي العربي، فإن هذه الرسالة تكتسب اليوم بعداً أكثر أهمية في ظل عالم تتسارع فيه التحولات، وتتزايد فيه الحاجة إلى المعرفة الرصينة والرؤية الاستشرافية. فالاقتصاد العربي يمتلك من الطاقات البشرية والإمكانات المؤسسية ما يؤهله ليكون شريكاً فاعلاً في الاقتصاد العالمي الجديد، متى ما نجح في تحويل المعرفة إلى سياسات، والسياسات إلى إنجازات، والإنجازات إلى تنمية مستدامة.

وختاماً، فإننا نجدد دعوتنا لجميع الزميلات والزملاء إلى مواصلة إثراء **الرباط** بمقالاتهم وأبحاثهم وأخبارهم العلمية، لتبقى هذه النشرة مرآةً للفكر الاقتصادي العربي، ومنصةً للحوار المسؤول، وجسراً يربط بين المعرفة الأكاديمية ومتطلبات التنمية وصناعة السياسات.

أخبار الجمعية

الموسم الثقافي للجمعية

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية عقد المحاضرة العامة الثالثة من ضمن الموسم الثقافي للجمعية بعنوان " الذكاء الاصطناعي ومستقبل سوق العمل في الدول العربية" تحدّث فيها الدكتور/ خالد الوزني – نائب رئيس مجلس الإدارة، وأستاذ الاقتصاد والسياسات العامة بكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية بدبي.

وقام بإدارة الحوار الدكتورة / نهال المغربل - عضو مجلس إدارة الجمعية (ASFER)، ومنسق الموسم الثقافي للجمعية. وذلك يوم السبت الموافق 6 يونيو 2026 افتراضيا عبر زووم.

لمزيد من التفاصيل حول المحاضرة يمكن الدخول على الموقع الإلكتروني للجمعية.

كما يمكنكم الاطلاع على المحاضرات العامة السابقة ومشاهدتها من خلال الموقع الإلكتروني للجمعية. وكذلك التنويه عن المحاضرات القادمة.

المؤتمر العلمي العشرين للجمعية

تواصل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية إتمام ترتيبات تنظيم المؤتمر العلمي العشرين للجمعية حول موضوع " الاقتصادات العربية في عصر الذكاء الاصطناعي"، والمُزمع عقده يومي 10 و11 ديسمبر / كانون أول 2026 بمدينة عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية

انضمام أعضاء جدد للجمعية

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (3) الذي عُقد بتاريخ 13 يونيو 2026 على قبول 11 عضوًا جديدًا من الاقتصاديين المشهود لهم بالكفاءة والباحثين المتميزين من مختلف الأقطار العربية. وفيما يلي أسماء السيدات والسادة الذين تم قبول عضويتهم (أبجديًا)، والأقطار التي ينتمون إليها:

أ.د.أشرف صلاح الدين	مصر
أ.د.إيهاب خالد محمد مقابلة	الأردن
أ.د.تغريد حسوبة	مصر
أ.د.خالد محمد محمود	الأردن
أ.د.علا السيد محمد حسن	مصر
أ.د.عرفان عدوي	مصر
د.غادة محمد سامي	مصر
أ.د.محمد زكي	مصر
أ.د.ناصر حسن محمود خضر	مصر
أ.د.هالة صقر	مصر
أ.د.وليد مروش	لبنان

ومجلس إدارة الجمعية إذ يُرحّب بالأعضاء الجدد، فإنه على ثقة من أن انضمامهم سيمثّل دفعة قوية لنشاط الجمعية في المرحلة القادمة بما يدعّم من تنفيذ الخطة الطموحة التي تبناها .

وعضوية الجمعية مفتوحة أمام جميع الاقتصاديين والباحثين من مختلف الدول العربية ممن لهم إسهامات علمية مرموقة.

لمزيد من المعلومات حول الانضمام للجمعية يرجى التواصل على الإيميل التالي:

Asfer.egypt89@gmail.com

أخبار بعض أعضاء الجمعية

- الأستاذ الدكتور / أشرف العربي في استضافة برنامج حديث القاهرة (رحلة نجاح).

- الأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد- عضو الجمعية "استضافة المنتدى العالمي لريادة الأعمال تفتح آفاقًا جديدة للشركات الناشئة المصرية.

- مشاركة الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي، الأمين العام للجمعية ورئيس معهد التخطيط القومي، في الصالون الثقافي الذي نظمته نقابة تجاريين القاهرة بالتعاون مع الجمعية المصرية العلمية للإدارة، وذلك بدعوة من الدكتور أحمد جمال الدين موسى، وزير التربية والتعليم الأسبق، الذي أدار الحوار، وبمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين.

- الأستاذ الدكتور / محمد ولد أعمر – عضو الجمعية يؤكد على أن توطين الذكاء الاصطناعي يخدم بناء التصنيع الثقافي العربي.

- الأستاذ الدكتور / جودة عبد الخالق وزير التموين الأسبق وعضو الجمعية لـ"فيتو": التحول للدعم النقدي يهدد الأمن القومي الغذائي.. غياب قواعد البيانات يضر الفقراء ويعمق الأزمة.. ودعم الخبز خط أحمر.

- الأستاذة الدكتورة / رشا سيروب – عضو الجمعية تشارك في جلسة حوارية بعنوان " استراتيجيات التمكين لبناء اقتصاد محلي مستدام" بتنظيم من جمعية "بدايتنا ....سوريا للجميع".

أهم الروابط

- المؤتمر العلمي العشرين للجمعية.
- مجلة الجمعية "بحوث اقتصادية عربية" .
- الموسم الثقافي للجمعية
- للاطلاع على أنشطة الجمعية، يرجي زيارة موقعنا الإلكتروني.
- للتواصل على إيميل الجمعية asfer.egypt89@gmail.com
- طلب الانضمام لعضوية الجمعية باللغة العربية
- طلب الانضمام لعضوية الجمعية باللغة الإنجليزية

إلى السيدات والسادة أعضاء الجمعية

في إطار رسالة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وحرصها المستمر على توثيق الصلة بالواقع الاقتصادي العربي، والإسهام في مناقشة قضاياه الراهنة والمستقبلية،

وانطلاقًا من حرصنا على تعزيز الروابط العلمية وتوسيع دوائر المشاركة.

فإننا ندعوكم إلى موافاتنا بإسهاماتكم من مقالات، ومدونات، وعروض كتب حديثة، وأخبار الأنشطة العلمية، تمهيدًا لنشرها في الأعداد القادمة من نشرة الجمعية "الرباط".

ترسل المشاركات على البريد الإلكتروني للجمعية:

Asfer.egypt89@gmail.com

شاكرين تعاونكم البنّاء، ومتطلعين إلى إسهاماتكم القيّمة،

كتابات ومقالات لبعض الأعضاء

- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور/ محمود محيى الدين**
  - عيث الأسواق.
  - الناتج وما بعده والأهم ما قبله.
  - أمريكا والصين وتحدي الفخين.
  - أحاديث "السيادة" وواقعها.
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور / خالد واصف الوزني**
  - من سوفت إلى «سيبس» .. هل بدأ العالم نظاماً مالياً جديداً؟
  - الأردن والإمارات نحو نواة لصناعات دفاعية ذكية.
  - من ملاعب أوروبا إلى الاقتصاد العالمي: لماذا ينتصر الشباب والتجديد؟
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور / أحمد كمالي**
  - صعود ونزوغ «التوجيهات» في الإدارة المصرية؟
- **أحدث مقالات الأستاذ الدكتور / مصطفى العبد الله الكفري**
  - الأمن المائي والغذائي العربي بين استشراف الأمس وتحديات اليوم.
- **أحدث مقالات الأستاذة الدكتورة / نجوى أزهار**
  - الذكاء الاصطناعي ....رافعة الاستدامة أم عبء عليها؟
- **أحدث مقالات الدكتور / جمال إبراهيم حيدر**
  - لبنان يستورد بـ 9 مليارات دولار سلعاً يصنّعها.
  - أولويات ما بعد الحرب: إعمار المباني والاقتصاد.
- **أحدث مقالات الدكتورة / سلمى صدقي**
  - علال الفاسي و"النقد الذاتي"

إصدارات اقتصادية عربية: صدرت حديثًا

- الذكاء الاصطناعي وآفاق التوظيف في المنطقة العربية.
- تقرير السكان والتنمية العدد العاشر – الاتجاهات الكبرى ومسارات السياسات : نهج استشرافي لقضايا السكان والتنمية في المنطقة العربية
- الاقتصاد العالمي في ظلال الحرب.

عنوان الكتاب: "دليل أوكسفورد للاقتصاد المصري"

المؤلف: أ.د. محمود محيى الدين، مارسيلو جوجالي، وأ.د.رشا رمضان

صادر عن: دار نشر جامعة أوكسفورد.

ويقدم الكتاب رؤية لمصر "أكثر ازدهارًا وعدالةً واستدامة"، من خلال 6 محاور رئيسية تغطي مختلف جوانب الاقتصاد والتنمية.

يقع الكتاب في 928 صفحة، ويضم 43 فصلًا أعدها 69 باحثًا وخبيرًا، يقدمون تحليلًا شاملًا لأداء الاقتصاد المصري وسياساته وقطاعاته ومؤسساته.

ويتناول المحور الأول من الكتاب: التوجهات والسياسات الاقتصادية الكلية، والتحدي المتجدد للنمو المستدام في مصر، وتفسير النمو الاقتصادي في مصر والموازنة والسياسات المالية،

وإطلاق إمكانات الإيرادات العامة في مصر، والدين العام في مصر، والسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، واستهداف وترسيخ توقعات التضخم، والسياسات الاقتصادية الكلية في مصر.

فيما يناقش المحور الثالث: حالة التنمية البشرية، وديناميكيات السكان والتنمية المستدامة، والاقتصاد السياسي للهجرة المصرية، والتعليم، وأثر الأمراض غير المعدية، والاقتصاد السياسي للتغطية الصحية الشاملة، وديناميكيات عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتأثيرها في سوء التغذية بمصر.

ويبحث المحور الرابع: الجوانب الحرجة للفقر وعدم المساواة، والفقر في مصر، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية "1995–2020"، وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل، كما يناقش هل تعزز المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المساواة بين الجنسين في مصر؟، والعنف ضد النساء والفتيات، والأسباب والتكاليف المترتبة على هذه الإساءة.

يتضمن المحور الخامس: الأبعاد البيئية وتأثير تغير المناخ، والحماية الاجتماعية في مصر.

ويقدم الكتاب نظرة تاريخية لنهر النيل والتحديات المعاصرة في إدارة المياه، كما يناقش تغير المناخ وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري والقطاعات الاقتصادية في مصر، وتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على التكيف مع تغير المناخ، ورحلة عبر السياسات الزراعية في مصر،والتوسع العمراني وغزو الصحراء.

ويختتم الكتاب بمحور الحوكمة وتاريخ تغير الأيديولوجيات وضعف التنفيذ، والحوكمة والتنمية الاقتصادية في مصر، ورأس المال الاجتماعي لدى المصريين: القياس والعوامل والتدخلات الممكنة، والمركزية واللامركزية وتوطين التنمية من أجل التنمية المستدامة، والاتجاهات الكبرى، والاضطرابات.

لمزيد من التفاصيل عن الكتاب

الموسم الثقافي للجمعية

ملخص الحلقة الثالثة من الموسم الثقافي للجمعية لعام 2026/2025

"الذكاء الاصطناعي ومستقبل سوق العمل في الدول العربية"

في إطار اهتمام الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بمتابعة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، نظمت الجمعية محاضرة علمية بعنوان "الذكاء الاصطناعي ومستقبل سوق العمل في الدول العربية" قدمها الأستاذ الدكتور خالد الوزني – نائب رئيس مجلس الإدارة وأستاذ الاقتصاد والسياسات العامة بكلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، و استهدفت المحاضرة استعراض التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتحليل تأثيراتها على الاقتصاد وسوق العمل، إضافة إلى مناقشة التحدّيات والفرص التي تواجه الدول العربية في ظل التحول الرقمي العالمي، مع التركيز على متطلبات بناء اقتصادات قادرة على الاستفادة من هذه الثورة التقنية.

أولاً: الذكاء الاصطناعي والتحول في النظم الاقتصادية

استهل المحاضر حديثه بالتأكيد على أن العالم يشهد تحولات جذرية في طبيعة الإنتاج والإدارة والخدمات نتيجة التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، موضحاً أن هذه المرحلة تمثل امتداداً للثورات الصناعية السابقة، لكنها تتميز بسرعة انتشارها وتأثيرها الواسع في مختلف القطاعات .

وأشار إلى أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة مساعدة، بل أصبح قادراً على اتخاذ القرارات وتنفيذ المهام وتحليل البيانات بصورة مستقلة، خاصة مع ظهور ما يعرف بـ **الذكاء الاصطناعي الوكيلي (Agentic AI)** الذي يمتلك قدرات متقدمة في التعلم الذاتي وإدارة العمليات المعقدة .

ثانياً: الذكاء الاصطناعي وسوق العمل:

ركزت المحاضرة على التحولات المتوقعة في سوق العمل العالمي، حيث أوضح المحاضر أن التطور التكنولوجي يؤدي إلى اختفاء بعض الوظائف التقليدية وظهور وظائف جديدة تتطلب مهارات مختلفة .وأكد على أن التحدي الحقيقي لا يكمن في فقدان الوظائف بقدر ما يكمن في قدرة الأفراد والمؤسسات التعليمية على مواكبة المهارات المطلوبة مستقبلاً.

كما أشار إلى أن الوظائف المستقبلية ستعتمد بصورة أكبر على المهارات الرقمية والتحليليةو التعلم المستمر أصبح شرطاً أساسياً للاستمرار في سوق العمل والمنافسة في سوق العمل أصبحت عالمية وليست محلية فقط والعمل عن بُعد أتاح فرصاً جديدة للشباب العربي للمنافسة في الأ سواق الدولية .

ثالثاً: جاهزية الدول العربية للتحول الرقمي

تناولت المحاضرة واقع الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث أشار المحاضر إلى وجود تفاوت واضح بين الدول العربية من حيث تبني السياسات الرقمية والاستثمار في التكنولوجيا .وأوضح أن نجاح الدول في الاستفادة من الذكاء الاصطناعي يتطلب توفير بنية تحتية رقمية متطورة ونظم فعالة لإدارة البيانات وتشريعات حديثة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي واستثمارات في التعليم والتدريب وشراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص .كما أشار إلى التجربة الإماراتية باعتبارها إحدى التجارب العربية الرائدة في مجال تطبيقات الذكاء الاصطناعي والخدمات الحكومية الذكية.

رابعاً: الحوكمة والأبعاد الأخلاقية:

أكدت المحاضرة أن التطور التقني يجب أن يترافق مع أطر حوكمة واضحة تضمن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي .وشدد المحاضر على أهمية حماية الخصوصية والبيانات الشخصية وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات الآلية والحد من التحيز في الخوارزميات ووضع ضوابط قانونية وأخلاقية للتطبيقات الذكية ومكافحة الجرائم والهجمات السيبرانية .

كما أشار إلى أن العديد من الدول والمؤسسات الدولية بدأت بالفعل في تطوير تشريعات خاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وتنظيم استخداماته ..

خامساً: المهارات المطلوبة لوظائف المستقبل:

خصص المحاضر جانباً مهماً من حديثه للمهارات التي يتعين على الأجيال الجديدة اكتسابها لمواكبة التحولات القادمة . وأكد أن الشهادات الأكاديمية وحدها لم تعد كافية، وأن النجاح المهني مستقبلاً يعتمد على مزيج من المهارات يشمل المهارات الرقمية والتقنية ومهارات التواصل والعمل الجماعي وإتقان اللغات الأجنبية والتفكير النقدي وحل المشكلات و القدرة على التعلم المستمر والتكيف مع التغيير .

وأشار إلى أن بناء المهارات يمثل الاستثمار الأكثر أهمية لضمان قدرة الشباب العربي على المنافسة في الاقتصاد الرقمي العالمي.

أبرز الاقتباسات من المحاضرة:

- القضية ليست في الوظائف التي ستختفي، بل في المهارات التي يجب أن نمتلكها للوظائف الجديدة".
- "الذكاء الاصطناعي لن ينتظر أحداً، ومن لا يطور مهاراته سيجد نفسه خارج سوق العمل"
- "المستقبل للمهارات أكثر من الشهادات"
- "البيانات أصبحت المورد الاستراتيجي الأهم في الاقتصاد الحديث".
- "الحوكمة والأخلاقيات ليست عائقاً أمام الذكاء الاصطناعي، بل شرطاً لنجاحه.

أبرز التوصيات:

خرجت المحاضرة بعدد من التوصيات المهمة، من أبرزها:-

- تطوير نظم التعليم بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الرقمي.
- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والبيانات.
- تعزيز برامج التدريب وإعادة التأهيل المهني.
- بناء أطر تشريعية وأخلاقية لاستخدام الذكاء الاصطناعي
- دعم الابتكار والشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- التركيز على تنمية المهارات المستقبلية لدى الشباب العربي.
- تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات الوطنية.

خاتمة:

أكدت المحاضرة أن الذكاء الاصطناعي يمثل فرصة استراتيجية للدول العربية لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي وتحسين جودة الخدمات وتعزيز التنافسية العالمية. إلا أن تحقيق هذه الاستفادة يتطلب رؤية واضحة واستثمارات مستمرة في الإنسان والتعليم والتكنولوجيا، إلى جانب بناء منظومة متكاملة للحوكمة والأخلاقيات الرقمية .وفي ظل التسارع غير المسبوق للتطورات التقنية، يبقى الاستثمار في رأس المال البشري العربي العامل الحاسم لضمان الاستفادة من فرص المستقبل ومواجهة تحدياته.

لمزيد من التفاصيل حول المحاضرة اضغط هنا

ومضة العضوية

الأستاذة الدكتور ة / نجلاء الأهواني
عضو مجلس إدارة للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

تُعد الأستاذة الدكتورة نجلاء أنور الأهواني واحدة من أبرز الاقتصاديين والأكاديميين في مصر والعالم العربي، ومن المتخصصين في قضايا الاقتصاد الكلي، وسوق العمل، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أسهمت على مدار أكثر من خمسة عقود في البحث العلمي وصياغة السياسات العامة، وشغلت عددًا من المناصب الأكاديمية والتنفيذية الرفيعة على المستويين الوطني والدولي.

تولت الأهواني العديد من المناصب الحكومية والقيادية، من أبرزها وزيرة التعاون الدولي خلال الفترة 2014-2015 ، حيث مثّلت جمهورية مصر العربية في عدد من المؤسسات المالية والتنموية الدولية، من بينها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، كما قادت وزارة التعاون الدولي في تنظيم حدث عالمي و هو مؤتمر "دعم و تنمية الاقتصاد المصري" الذي عقد في مدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥، و الذي افتتحه الرئيس عبد الفتاح السيسي بحضور رؤساء و ملوك ١٥ دولة أجنبية و كبار المستثمرين و رجال الأعمال الأجانب و العرب و مندوبو ١١٢ دولة أجنبية، و أعلن خلاله عن عدة مشروعات ضخمة في مجالات الطاقة و النقل و الشحن و النفط و العقارات "، وشغلت منصب المستشار الاقتصادي ومدير المكتب الفني لرؤساء مجلس الوزراء خلال فترات مختلفة، لا سيما في أعقاب ثورة يناير 2011.

وعلى الصعيد الأكاديمي والبحثي، شغلت منصب نائب المدير التنفيذي وكبير الاقتصاديين بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية خلال الفترة 2006-2010، كما تولت إدارة مركز الدراسات الأوروبية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية خلال الفترة 2002-2006، وترأست مجلس أمناء الجامعة الفرنسية في مصر خلال الفترة 2017-2019، وكانت عضوًا بمجلس إدارة البنك المركزي المصري خلال الفترة 2019-2025.

كما عملت مستشارًا اقتصاديًا لعدد من المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، من بينها غرفة التجارة الأمريكية في مصر، ومنظمة العمل الدولية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والمعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت.

وتتمتع الأستاذة الدكتورة نجلاء الأهواني بإسهامات علمية وبحثية متميزة، حيث نشرت عددًا كبيرًا من الدراسات والأوراق العلمية في مجالات اقتصاديات العمل والتشغيل، وتنمية رأس المال البشري، وحقوق العمال، ومكافحة الفقر، وإنتاجية العمل، وهجرة الكفاءات، والتمكين الاقتصادي للمرأة، إلى جانب دراسات التجارة الدولية.

وتُعد الأهواني من الشخصيات الاقتصادية العربية البارزة التي جمعت بين التميز الأكاديمي والخبرة التنفيذية وصنع السياسات العامة، وأسهمت بفاعلية في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر والمنطقة العربية، من خلال مشاركاتها البحثية ومهامها الاستشارية ومواقعها القيادية المتعددة.

وإلى جانب مسيرتها الأكاديمية والتنفيذية، شغلت الأستاذة الدكتورة نجلاء الأهواني عضوية عدد من المجالس والهيئات الوطنية والدولية، من بينها مجلس أمناء مبادرة "إرادة"، والمجلس الاستشاري لمركز أبحاث الهجرة والتنمية بجامعة كوفنتري البريطانية، ومجلس إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالبنك المركزي المصري، والمجلس القومي للمرأة، إلى جانب مشاركتها في عدد من مؤسسات العمل الأهلي المعنية بالصحة العامة.

وتقديرًا لمسيرتها العلمية والمهنية وإسهاماتها في خدمة الاقتصاد والتنمية، كرّمها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال احتفالية يوم المرأة المصرية وعيد الأم لعام 2024 تقديرًا لعطائها وإنجازاتها.

كما مُنحت الأستاذة الدكتورة نجلاء الأهواني وسام جوقة الشرف الفرنسي برتبة فارس (Chevalier de la Légion d'honneur)، تقديرًا لإسهاماتها المتميزة في تعزيز العلاقات العلمية والثقافية بين مصر وفرنسا.

مدونة الجمعية

ملخص الكتاب

تأليف

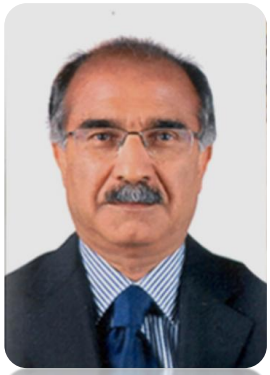

الأستاذ الدكتور / أحمد الكواز

عضو الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

"كتاب: الإصلاح الاقتصادي في إقتصاد ريعي، مع إشارة لإقتصاد دولة الكويت"

تعتبر السلوكيات، والخصائص الريعية، السائدة في أغلب البلدان المعتمدة على الموارد الطبيعية من أهم، إن تكن أهم، القيود المُعوِقة لعمل برامج الإصلاح الاقتصادي. وذلك لما افرزته هذه من عوامل إقتصادية، وإجتماعية سلبية، والميل بالسوق نحو سوق إحتكار القلة Oligopoly، ساهمت في تعطيل عمل العلاقات الاقتصادية المتشابكة الصحيّة، الهادفة الى دفع الاقتصاد نحو تنويع الاقتصاد وبشكل مستدام. ويأتي هذا الكتاب، في فصوله التسع ليؤصّل، أولا، التعريف بالريع، تاريخيا، وحاليا، وليعرّف القارئ موسعاً، بآثاره المشوهه لعمل الاقتصاد والمتحيزة لجانب توزيع الثروة، من ثم الدخل، على حساب النمو الشامل Inclusive Growth الحقيقي. ويميز الكتاب هنا بين تجارب ناجحة لإدارة ريع الموارد الطبيعية: النرويج، وشيلي وبوتسوانا مثلا (خيار نعمة الموارد الطبيعية Resource Blessing)، وبين التجارب السيئة لإدارة هذاالريع: فنزويلا، ونيجيريا مثلا (خيار نقمة الموارد Resource Curse وما ارتبط بهذا الخيار من انتشار لظاهرة المرض الهولندي Dutch Disease.

وتناول الكتاب، بعد ذلك، تجارب البلدان المتقدمة حاليا، والنامية سابقا، في مجال الإدارة الأقتصادية، ودو القطاع الخاص والعام، وآلية السوق. وما يترتب من خطورة على غياب دور الدولة التنموي القوي Hard State وسيادة دور الدولة الرخوة Softe State. وأن الادعاء بأن البلدان المتقدمة حاليا قد تقدمت ونمت بالإعتماد على عدم التدخل الحكومي الاقتصادي، وبدون دعم (مبرر إقتصاديا)، وعلى السوق أساسا، هو نوع من النفاق الاقتصادي. حيث لعبت الدولة، خاصة من خلال السياسات التجارية والصناعية، دورا أساسيا، بالإضافة الى الأدوار غير الاقتصادية التي لعبتها الدولة، آخرها تجارب كوريا الجنوبية (دور الخطط الخمسية ذات الكفاءة المهنية إعداد وتنفيذا، وذا تالرؤية المتدرجة في نقل الاقتصاد مدفع منحنى الإنتاج Production Curve بعد كل خمس سنوات ليخلق ميزة نبيسة ديناميكية جديدة، ودور الشركات القابضةHolding Companies العامة الكبرى، والمشار اليها أدناه. وتجربة اليابان من خلال الملكية العامة للمصانع في بدء اتجربة الإنمائية، وسنغافورة (من خلال مجلس التنية الاقتصادية)، وغيرهم. حيث يتوسع الكتاب هنا بعرض هذه التجارب. مع أهمية دور السوق، طالما أن هذا السوق لايعمل في ظل آلية الفشل Market Failure، خاصة في مجالي الإحتكار وتوزيع الدخل. أن دور السوق، ودور الحكومة يجب أن يستمد من خصوصية كل بلد على حدة، ووفقا لشروط ومرحلة التنمية،

وفيما اذا كان هناك قطاعا خاصا أقرب للتنافسية وأبعد عن حالة الإحتكار، مع دور تنموي للدولة في كافة الأحوال.

وبعد مناقشة أهم معالم البيئة العامة اللازمة لعمل الإدارة الاقتصادية خاصة في بلد ريعي، عرض الكتاب أهم معالم وقيود الاقتصاد الكويتي، المستمدة من الطبيعة الريعية، الإعتماد على مورد نفطي قابل للنضوب، بشكل كبير. وذلك من خلال أحدث البيانات، المتوفرة عند إعداد الكتاب، والتي تغطي الخصائص الريعية لمكونات الناتج المحلي، حسب طريقتي الإنتاج والإنفاق، وكذلك ميزان المدفوعات بحساباته الفرعية المختلفة وخصائصة الريعية، والموازنة العامة للدولة والتي تزخر بالعديد من هذه الخصائص،وسوق العمل الذي يتصف بأنه مجزأ Fragmented، من حيث الجنسية، أو المستوى التعليمي، أو الحكومي/ الخاص. مع أهمية التركيز على أن الاختلالات في أسوق العمل، والمالية العامة، وميزان المدفوعات، هي نتائج منطقية للإختلالات في الأسواق الحقيقية (السلعية والخدمية)، وما افرزته هذه الإختلالات من تضييق للقاعدة الضريبية، وتهميش الصادرات غير النفطية، وتواضع الطلب على العمالة المواطِنة.

ثم إنتقل الكتاب لتقييم دور الخطط الاقتصادية في أصلاح الإختلالات المشار اليها سابقا. علما بأن دولة الكويت انتهجت خيار التخطيط الاقتصادي (والخطة الاقتصادية كوثيقة رسمية للحكم على الأداء الاقتصادي وتقييمه)، على الأقل نظرياً، عند إنشاء أول مجلس للإعمار عام 1952، باعتباره الجهة المسؤولة عن الإدارة الاقتصادية الكلية، وانتهت، حاليا، بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، عام 2004 (الذي آلت إليه اختصاصات وزارة التخطيط)، وذراعه الفني الأمانة العامة للتخطيط. وصدرت عن الوزارة، ثم عن المجلس الأعلى للتخطيط العديد من الخطط الخمسية، أو الوثائق الاقتصادية الرسمية.، مع إشارة خاصة للخطة الخمسية 2020 – 2025. وعرض الكتاب، بعد ذلك، هيكلا معياريا Normative، أي ما يجب أن تتضمنه الخطة من محتويات، بهدف تحديد الفجوات بين ما يجب أن تتضمنه الخطط وواقع الخطة المذكورة، حيث تم تحديد العديد من الفجوات الفنية. ثم عرض الكتاب بديلا لمكونات الخطة بحيث تتسق مع المحتويات المعيارية، وتعالج نقاط الإختناق الأساسية، وتعتبر بنفس الوقت وثيقة إصلاح إقتصادي، بدلا من تشتت الوثائق في هذا المجال، بالإضافة الى المسؤولية الفنية للأمانة العامة للتخطيط عن الإدارة الاقتصادية، في الوضع الحالي.

وإنتقل الكتاب، فيما بعد، ليعالج المالية العامة والسياسة المالية، ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وعلى رأسها تنويع مصادر الدخل وما يترتب عليه من تنويع للإيرادات العامة. وأن لا تعمل المالية والسياسة المالية بمنعزل عن بقية الأنشطة الأخرى. وترجمة لهذه النظرة، أشار الكتاب الى أهمية عمل السياسة المالية للدفع بإتجاه الناتج المحلي الاجمالي الممكن Potential GDP. ومنذ أن تحيّز الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز للسياسة المالية للتخلص من الأزمة الاقتصادية العالمية، والتي إمتدت تقريبا من 1929 – 1939، ولا زالت السياسة المالية تمارس دورها الرائد والأساسي في التعامل مع الصدمات الخارجية الاقتصادية ومن خلال برامج تحفير الطلب المحلي، إستثمارا وإستهلاكا. واعتمد الكتاب، هنا، على العديد من الأدوات التحليلية لتوصيف مواطن الخلل بالسياسة المالية بالدولة. مثل أهمية حساب، كما هو الحال مثلا في الموازنات العامة النرويجية، أرصدة الموازنة الهيكلية، وتلك المرتبطة بالدورة الاقتصادية مقارنة بالأرصدة الفعلية، مع إهتمام خاص بالرصيد غير النفطي. وفي إطار إعادة النظر بحساب رصيد الموازنة المالي،

أشار الكتاب الى أهمية دمج المشروعات العامة غير المالية Non-Financial Public Enterprises ، في الموازنة، والتي تمتلك فيها الحكومة حصص مسيطرة. كما أنه من المهم دمج الالتزامات الطارئة Contingent Liabilities (الالتزامات المالية المحتمل تحققها، بشكل كبير، على الحكومة خلال السنة المالية المعنية، مثل الغرامات المرتبطة بقضايا قانونية الواجب سدادها في السنة المالية المعنية، أو ضمانات / كفالات واجبة الدفع من قبل الحكومة في السنة المالية المعنية). ويتطلب التقدير الأفضل للرصيد المالي، أيضا، الأخذ بنظر الاعتبار توقيت تسجيل المعاملات المالية. فعادة ما تقوم الحكومة بتخصيص موارد قبل أن يتم صرفها فعلياً على أساس نقدي (يشير هذا الأساس إلى أن تسجيل قيمة إيراد معين، أو صرف إنفاق معين، يتم عند تسلُّم الإيراد، أو دفع الإنفاق). علما بأن الموازنة بالدولة لا زالت غير مستخدمة لإساس الاستحقاق Accrual Basis، لغاية إعداد الكتاب، بدلا من النقدي، في تسجيل المعاملات (يشير هذا الأساس إلى أن تسجيل المعاملة المالية يتم عند تحقق معاملة الإيراد، أو الإنفاق، وقبل تسلُّم الإيراد، أو دفع الإنفاق). حيث يوصي نظام الإحصاءات المالية الحكومية GFS لعام 2014 باعتماد أساس الاستحقاق بهدف تحميل كل سنة مالية بالالتزامات المتحققة فقط ضمن الأمد الزمني لهذه السنة. ولو كان أساس الاستحقاق هو المعتمد لما ظهرت مشكلة "العُهَد Arrears" غير المسدَّدة، والتي أثارت، في حالة وجود العُهد، الكثير من المناقشات، محليا، ومن قبل تقارير المادة الرابعة الصادر من صندوق النقد الدولي، في السنوات ذات العلاقة بوجود هذه المشكلة. وعرض الكتاب هنا، أيضا، لنتائج تطبيق مؤشر قياس إستدامة المالية العامة بالدولة لعدة سنوات سابقة،

والمستمدة من تجربة بوتسوانا، المعتمدة على الموارد الطبيعية (مورد الماس)، والتي أظهرت نتائج غير صحيّة.

ولغرض دمج قرارات السياسة المالية بإطارها الاقتصادي الكلي لابد من تفعيل عمل "وحدة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية"، بوزارة المالية، بعد ان ربطت بمكتب وزير المالية منذ عام 2022، وتم تحديد مهامها بالشكل الذي يجعل من قرارات المالية العامة جزء لا يتجزا من القرارات الاقتصادية الكلية، تأثيرا وتأثرا. ويحتاج مثل هذا التفعيل الى متطلبات أساسية من أهمها الكوادر الفنية المؤهلة تأهيلا إقتصاديا كليا عاليا، والقناعة بإعادة النظر في مراحل إعداد الموازنة العامة، وإضفاء الصفة الاقتصادية لها بدلا من التركيز على الإطار المحاسبي، والتحول للموازنات متوسطة الأجل، والتي تعدّ، فنيا، ضمن التصورات المستقبلية للإقتصاد الكلي، وربط الموازنة، بإعتبارها ممثلة لأداء القطاع الحكومي، ببقية القطاعات التي تمثل الوحدات الاقتصادية المختلفة الأخرى.

وركّز الكتاب، لاحقا، على أهم المحاور الأساسية والجوهرية المطلوبة ضمن الإصلاح الاقتصادي في إقتصاد ريعي، وهو التكامل بين السياسة المالية والصناعية، وبطبيعة الحال مع السياسات الأخرى (كأحد الآليات لدومج الموازنة ببقية أنشطة الاقتصاد. وذلك بهدف إصلاح إختلالات الموازنة المؤدية للعجز، خاصة غير النفطي الضخم). على أن يتم ذلك من خلال تنشيط دور القطاع الخاص في الإستثمار الصناعي، وبدعم لفترة محدودة، على حساب عدد من الواردات الإستهلاكية أولا ثم الوسيطة، وفي الأجل الطويل الرأسمالية. علما بأن مكون الواردات في الناتج الإجمالي المحلي هو حوالي 15 مليار دينار، عام 2023، بالأسعار الثابتة. في حين تبلغ الواردات السلعية في حدود 11 مليار دينار ، منها حوالي 6 مليار واردات سلع استهلاكية، و4 مليار دينارسلع وسيطة، لنفس السنة. أي أن المطلوب هو إعادة توزيع الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي المحلي على حساب الواردات (العرض الكلي = الإنتاج المحلي + الواردات)، ومن خلال سياسة إحلال الواردات (في الأجل القصير والمتوسط). كما أن من المهم أن يتم، ضمن السياسة الصناعية الحدّ من ظاهرة التركز الصناعي ، أي تركز انتاج العديد من السلع في عدد من الشركات الصناعية (عرض الكتاب لنسب هذا التركز ، حسب الأنشطة، وبالإعتماد على بيانات الهيئة العامة للصناعة في تقريرها لعام 2023. ونظرا لتوفر بيانات الإستثمارات وليس القيم المضافة، في التقرير، فقد تم إحتساب التركز الصناعي بإعتباره يساوي عدد الأنشطة ذات أكبر رؤوس أموال مستثمرة / إجمالي الإستثمارات بالنشاط). وأظهرت النتائج، على سبيل المثال، أن نسبة التركز الصناعي في أنشطة المنسوجات هي حوالي 96%، وفي فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة 85%، والمواد والمنتجات الكيميائية 83%، وهكذا.

إن من ان الحدّ من التركز أن يضمن المزيد من النفاذ للأسواق Market Access ، ومن ثم المزيد من التنافسية، والمزيد من الطلب على العمالة المواطِنة، وغير المواطنة نادرة الإختصاص محليا، وتوسيع القاعدة الضريبية، والمساهمة، فيما بعد ،في الصادرات غير النفطية. ومن شأن ذلك أن يساهم تدريجيا في التخفيف على الباب الأول بالموازنة (تعويضات العاملين)، والمزيد من الإيرادات الضريبية (الضريبة على أرباح الشركات)، والحدّ تدريجيا من الدعم بسبب تنامي القدرات التنافسية. والمساهمة في تقليل العجز المالي، وغير النفطي. على أن يتم ذلك ضمن إطار إقتصادي كلي، وكأحد مسؤليات وحدة الاقتصاد الكلي والسياسة المالية بوزارة المالية. وتسمح منظمة التجارة العالمية بإعادة النظر في التعريفة المربوطة Binding Tariffلإغراض الإصلاح الاقتصادي.

ثم تطرق الكتاب لأهم المتطلبات لنجاح أي برنامج إصلاح، خاصة في الإقتصادات الريعية، وهو أهمية توفر الشروط المسبقة Pre-requisite Conditions. وهنا تمّ تناول عدد كبير من هذه الشروط، وإعادة النظر في العديد من ألاراء السائدة، خاصة ربط التطور الاقتصادي بنمط الملكية، والمعيار هو الكفاءة Efficiency، بغضّ النظر عن كون الملكية عامة أو خاصة أو مشتركة. وأن قصر الدور الحكومي على التنظيم والتشريع فقد لا يتسق مع تجارب عدد كبير من الدول المتقدمة تاريخيا، إن لم يكن جميعها. وأن الأمر يعتمد على على عدد كبير من الإعتبارات لتحديد دور الملكيات المختلفة في النمو، منها مرحلة النمو، ودرجة الإحتكاروالفساد والريعية، والإنفتاح التاريخي على العالم، ودور الإستثمار الأجنبي المباشر، وتكلفة المعاملات Transactions cost، والوكالات الحصرية، وعدد كبير آخر من الإعتبارا. علما بأن الهدف الرئيسي هو المزيد الأدوار للقطاع الخاص شريطة أن لا يكون ذلك على حساب التنافس والتنافسية، والنمو الشامل Inclusive Growth . وأسهب هذا الكتاب، هنا، في عرض شروط عمل القطاع الخاص على أسس أقرب للتنافسية، وأهمية تحييد الإعتبارات الإيدولوجية المتحيزة مسبقا للدور الحكومي او القطاع الخاص، وأن من الخطأ تقزيم الدور الحكومي من خلال الضغط الضريبي، وبالتالي تجريد الحكومة من مصادر التمويل اللازمة لإدارة مراحل الصدمات الخارجية، وضمان توزيع أقرب للعدالة للدخول، وممارسة دور الدولة القوية المشار اليه أعلاه، وضمان الأدوار الأساسية العامة في أنشطة التعليم والصحة بأعتبارهما متطلبين أساسيين لضمان رأس مال بشري متطور وتنافسي، وأهمية ضمان النفاذ للخدمات التعليمية والصحية للفئات الدخلية المتوسطة والمنخفضة بالنوعية المطلوبة. وأن خبرات البلدان المتقدمة والناشئة غنية في هذا المجال. كما أشار الكتاب الى المصطلحين الإقتصاديين: فشل السوق، وفشل الحكومة، والذي يستخدمه كل من مؤيدي القطاع الحكومي، والخاص، تباعا. وأيا كان الخيار فأن دور الدولة التنموي Developmental State يجب أن يكون حاضرا دائما.

ويستشهد الكتاب، هنا ، بالدور التنموي للدولة في تجارب معاصرة، منها تجربة النرويج، وكوريا الجنوبية من خلال الشركات القابضة الكبرى.

كما عرض الكتاب للدو الأساسي لوجود المؤسسات الملائمة لإدارة الاقتصاد الكلي، وأهمية وجود قوانين (مستقلة) محاربة للإحتكار (وعرض الكتاب لتطور القوانين ذات العلاقة بالدولة ونظرتها للتعامل مع الممارسات الإحتكارية Monopolistic Practices ، مثل القانون رقم 10 لسنة 2007، وتعديلاته في القانون رقم 72 لسنة 2020. كما أن تحسن نوعية المخرجات التعليمية، التي أشار اليها الكتاب، تعتبر أحد الشروط لتطوير الأدار المؤسسي. وعلى أن يتم، ضمن الإصلاح المؤسسي، إنتاج، وإعادة هيكلة جهاز إداري كفوء يتسق مع متطلبات الإصلاح الاقتصادي في بلد ريعي.

وبعد عرض أهم المتطلبات المسبقة للإصلاح، تمّ تحديد مصادر النمو الصناعية، كترجمة لمقترح تكامل السياسة المالية والصناعية الوارد أعلاه. وقبل ذلك مسح الكتاب العديد من التشريعات والقوانين ذات العلاقة بالقطاع الصناعي: قانون الصناعة رقو 56 لسنة 1996، وقانون تشجيع الاستثمار المباشر رقم 116 لسنة 2023، وبرنامج الأوفست وتعديلاتع بالقرار الوزاري رقم 2 لسنة 2002، وقانون الضرائب على أرباح الشركات رقم 157 لسنة 2024. بعد ذلك عرض الكتاب أحد النماذج التي تحدد مصادر النمو الصناعي تطبيقيا، وهي الطلب المحلي، و إحلال الواردات، وتشجيع الصادرات ، وتحديد أهمية كل مصدر في الاقتصاد الكويتي، حسب آخر سنة تتوفر عنها البيانات المطلوبة. وتبين من النتائج أن أكبر معد ل صناعي، بين عامي 2010 و 2021، كان للمنتجات البترولية المكررة والبتروكيماوية، ومصدرها الصادرات أولا ثم الطلب المحلي ثم إحلال الواردات. أما في حالة المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، ثاني أكبر معدل نمو صناعي، فإن المصدر الأول كان إحلال الواردات، ثم الطلب المحلي، ثم الصادرات. وهكذا مع بقية الأنشطة الصناعية المشمولة، وهي تسعة أنشطة مجمّعة. أن تفعيل السياسة الصناعية، كما أشرنا سابقا، وفي ظل الشروط المطلوبة، من شأنه أن يساهم بتقليل عجز الموازنة من خلال تنويع مصادر الدخل والصادرات.

وأخيرا إهتم الكتاب بمقترح فني، يعتمد على قواعد بيانات جداول التشابك الصناعي Input – Output Tables لعام 2021، ومن خلال محاكاة Simulation الهيكل الكلي، ولبعض القطاعات، للإقتصاد النرويجي، معبرا عنه بمصفوفة التشابك بين مختلف القطاعات الاقتصادية(39 قطاع) في الجدول المناظر لدولة الكويت ولنفس السنة، 2021، بعد تحديث آخر جدول متاح بدولة الكويت ليعبر عن سنة 2021. وأوضحت النتائج، ضمن العديد من النتائج الكمّية الأخرى، بأن محاكاة هيكل الاقتصاد الكويتي لنظيره النرويجي بالكامل من الممكن أن يرفع معدل نمو الإنتاج (الطلب الوسيط + الطلب النهائي) بحوالي 18%. وأن من شأن محاكاة هيكل هيكل نشاط تكرير المنتجات النفطية والبروكيمياوية النرويجي، في الهيكل المناظر الكويتي، أن يرفع معدل نمو هذا النشاط بنحو 4.7%، وهكذا لعدد آخر من القطاعات. معنى ذلك أن التنويع من خلال الإستفادة من هياكل إنتاج بلد آخر يعتمد على مورد نفطي نسبيا، له آثار إيجابية واضحة على نمو الإنتاج، وذلك بسبب تشابك أكبر بين القطاعات المختلفة ، لا تتوفر حاليا في حالة الهيكل الإنتاجي الكويتي.

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية:

تأسست الجمعية في إطار مبادرة قام بإطلاقها عدد من كبار الاقتصاديين العرب على هامش الندوة التي انعُقدت عام 1983 في مدينة ليماسول بقبرص، تحت عنوان "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" ، وقد استهدفت هذه المبادرة السّعي لسد الفجوة القائمة في البحث العلمي الجاد والمتطور في كافة مجالات الاقتصاد في الدول العربية للمساهمة في تطوير الفكر الاقتصادي في المنطقة وتحفيز مساهمة عدد كبير من الباحثين الاقتصاديين المرموقين والشباب لإعداد البحوث العلمية المتخصصة والمشاركة في المؤتمرات العلمية وفي النشر العلمي المُحكَم.

الهـــويـــة:

- جمعية علمية، تضم الاقتصاديين العرب المهتمين بالبحث العلمي المتطَور في كافة المجالات الاقتصادية.

- جمعية مستقلة تستهدف التجديد والتطوير والإبداع دون التزامات سياسية أو حزبية وتركَز على خدمة المصالح الجوهرية للوطن العربي.

- تجمّع حر لصفوة الباحثين العرب في العلوم الاقتصادية تقوم على احترام التعددية العقائدية والفكرية، وتلتزم بالجودة العلمية في المقام الأول.

الهـــــدف:

ستهدف الجمعية تحفيز البحث العلمي الرصين والمتطور في مجالات الاقتصاد المختلفة من خلال تنظيم المؤتمرات والفعّاليات العلمية والنشر العلمي رفيع المستوى لمناقشة القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة في الوطن العربي.

مجالات العمل:

البحث العلمي والنشر والتواصل ورفع الوعي في مجالات الاقتصاد المختلفة في الدول العربية.

هيئة التحرير:

أ.د/ خالد الوزني
نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية
khwazani@gmail.com

د/ فاطمة الحملاوي
المدير التنفيذي للجمعية
fatma.khamis@inp.edu.eg

تنسيق:
أ / هدى حمودة
سكرتيرة الجمعية
hudahamouda84@gmail.com

تصميم:
عمرو نصار

التليفـــون:
0222621737
0222631715
01220413416

العنـــوان :
17 ب عمـــارات العبـــــور - طريق صلاح سالم - مدينة نصر ، ص.ب 88 بانـــوراما أكتـــوبر - الرمز البريدي : 11811 القاهرة. ج.م.ع